

Distr.
LIMITED

E/CN.17/1994/L.3
24 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثانية

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال

استعراض المجموعات القطاعية، المرحلة الأولى: (أ) الصحة والمستوطنات البشرية والمياه العذبة

مشروع قرار مقدم من الرئيس

١ - استعرضت لجنة التنمية المستدامة، مع التقدير، تقرير الأمين العام (E/CN.17/1994/5) وورقة المعلومات الأساسية التي قدمها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بشأن تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

٢ - وقد سلمت اللجنة، في إطار تنمية المستوطنات البشرية، بأهمية تحقيق استدامة أهداف جدول أعمال القرن ٢١^(١)، ولا سيما في ضوء ارتفاع معدل التحضر، والتحديات الناجم عن ذلك بالنسبة للبيئة المحلية والعالمية، وكذلك في ضوء نقص المأوى والمرافق الصحية بالنسبة لقطاع كبير من السكان في البلدان النامية. وإذا كانت أنماط التنمية الحضرية في عدد من البلدان، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو تتيح مستوى مرضيا من المعيشة لقطاعات واسعة كبيرة من السكان، فإنها تشكل عبئا غير عادي على الموارد والنظم الإيكولوجية العالمية.

٣ - وقد اقترحت اللجنة أن تتخذ الحكومات نهجا متوازنا بالنسبة لجميع المجالات البرنامجية الواردة في الفصل ٧ والفصل ٢١. وقد حددت مجالات على أنها تتطلب اهتماما أكبر وهي إدارة موارد الأراضي والنقل الحضري والحصول على المأوى المناسب، وإدارة النفايات الصلبة، ولا سيما في البلدان النامية. ولاحظت اللجنة الصلة الوثيقة بين المستوطنات البشرية ومسائل الإمداد بالمياه، والمرافق الصحية والصحة.

(١) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار الأول، المرفق الثاني.

٤ - وقد استرعت اللجنة الاهتمام بصفة خاصة الى المساهمات المحتملة من جانب مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المقرر عقده في استانبول في حزيران/يونيه ١٩٩٦، والدور المحوري الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في هذا المؤتمر الذي سيكون مؤتمرا رئيسيا بحيث يتوقع منه أن يدعم تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١.

٥ - واسترعت اللجنة الاهتمام الى الصلات بين المأوى غير السليم والظروف البيئية وعدم الحصول على الأراضي أو ضمان حيازة الأراضي، من جهة، وبين الانقسات الاجتماعية والعنف وتدهور السلامة الشخصية من جهة أخرى. وجرى التسليم بأنه ينبغي للحكومات على جميع المستويات أن تدرك أن الأحوال المعيشية وظروف العمل غير المأمونة واللاإنسانية تعد انتهاكا لحقوق الإنسان، بل أنها سببا أساسيا من أسباب الصراع الاجتماعي والتمزقات العنيفة التي تصيب المجتمع المدني.

٦ - وسلمت اللجنة بضرورة الأخذ عند تنمية المستوطنات البشرية، بنهج شامل يعالج المشاكل الحضرية والريفية بوصفها أجزاء لا تتجزأ من المعادلة الشاملة للمستوطنات البشرية نظرا لأن البلدان النامية، بصفة خاصة، تواجه نموا سكانيا سريعا في الحضر، لأسباب شتى منها تزايد الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية.

٧ - وأوصت اللجنة الحكومات والمجتمع الدولي بإعطاء الأهمية على سبيل الأولوية لبرامج وسياسات المستوطنات البشرية من أجل خفض التلوث الحضري وتحسين وتوسيع الخدمات والهيكل الأساسية الحضرية، ولا سيما في المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل. وقد رؤي أن هذه الجهود ضرورية من أجل حماية صحة البشر، والمحافظة على سلامة البيئة الطبيعية، وكفالة الانتاجية الاقتصادية. وقد سلط الضوء على "جدول الأعمال القاتم" (وهو مفهوم يتناول التلوث الحضري الناجم عن قصور الإمداد بالمياه، والمرافق الصحية، والصرف الصحي وسوء معالجة النفايات الصناعية والنفايات الصلبة، وتلوث الهواء) باعتبار ذلك نهجا شاملا تنضوي تحته قضايا التلوث الحضرية ويمكن استخدامه لربط جدول أعمال القرن ٢١ بالسياق الحضري، وتنفيذه بصورة أفضل.

٨ - وأحاطت اللجنة علما بالأحكام ذات الصلة من برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة^(١)، الذي اعتمده المجتمع الدولي في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة.

(١) المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، بريدجتاون،

باربادوس، ٢٦ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، يصدر فيما بعد)، القرار الأول، المرفق الثاني.

٩ - وأبرزت اللجنة الأهمية الحاسمة للإجراءات المتخذة على الصعيد المحلي ومؤكدة على أهمية العملية المحلية لجدول أعمال القرن ٢١، على النحو الذي حددت به في الفصل ٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١، حيث لا غنى عن مشاركة الناس على المستوى المحلي، بما في ذلك ممثلو الفئات الرئيسية تسهيلا لاتخاذ إجراءات محلية فعالة ومن أجل كفاءة إدارة المستوطنات البشرية. وجرى التسليم بأن السلطات المحلية والرابطات الوطنية والدولية المتصلة بها، شركاء مهمون فيما يتعلق بالأخذ باللامركزية في تنفيذ برامج المستوطنات البشرية المناسبة.

١٠ - وأحاطت اللجنة علما بالاحتياجات المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ أنشطة المستوطنات البشرية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ مشددة على وجود الفجوة الواسعة من حيث الموارد والتكنولوجيا التي تواجه البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال لدى معالجتها مشاكل المستوطنات البشرية.

١١ - وأحاطت اللجنة علما بالامكانيات الكبيرة الكامنة في إطار المستوطنات البشرية بالنسبة للمزيد من النشاط الاقتصادي، وخلق فرص العمل وما يتعلق بذلك من إيرادات، وذلك في جملة أمور، نتيجة لبرامج التشييد والبناء. وقد لوحظ أنه يمكن تحقيق تلك الامكانيات الايجابية من خلال سياسات المستوطنات البشرية المستدامة المناسبة التي تشدد على زيادة استخدام المواد والموارد البشرية المحلية، وتؤدي الى تشجيع ودعم كفاءة التصميم وطرق توفير الطاقة، ضمن مبادرات أخرى. وفي هذا السياق، قد يكون مكان العمل ودور العاملين محورا مهما لتنفيذ السياسات والبرامج.

١٢ - وجرى التأكيد على الدور المتكامل للقطاع الخاص في تطوير ونشر مواد البناء المستدامة والفعالة من حيث التكلفة، وفي زيادة كفاءة الطاقة والمواد، والمعالجة المستدامة للنفايات. وفي هذا السياق، أبرزت اللجنة على وجه الخصوص الحاجة الى تشجيع المشاريع المحلية والصغيرة والجزئية.

١٣ - وشددت اللجنة على ضرورة تعزيز القدرة على إدارة المستوطنات البشرية، عند الاقتضاء، كشرط ضروري للتنفيذ الناجح لجميع عناصر جدول أعمال القرن ٢١، المتصلة بالمستوطنات البشرية. وجرى التشديد بصفة خاصة أيضا على بناء القدرات فيما يتعلق بالفئات الرئيسية من أجل تشجيع وتعزيز مساهماتها في جهود تنمية المستوطنات البشرية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

١٤ - وفيما يتعلق بمعالجة النفايات الصلبة، أحاطت اللجنة علما بأن التشجيع على تدوير النفايات وإعادة استخدامها، يتيح فرصة فريدة في مجال معالجة النفايات؛ حيث يساعد على حل مشكلة التدهور البيئي كما ينطوي على إمكانية التخفيف من حدة الفقر في الحضر وتوليد الدخل لدى فقراء الحضر. على أن هذا يتطلب وضع سياسات تتناول جانب العرض، ترمي الى تعزيز ودعم استرداد الموارد، فضلا عن السياسات التي تتناول جانب الطلب وترمي الى تنشيط الأسواق بالنسبة للمواد والمنتجات المستردة.

١٥ - وسلمت اللجنة بأن كثيرا من البلدان النامية يعتمد على تكنولوجيات مستوردة من أجل تنمية وتحسين هياكلها الأساسية بما في ذلك معالجة النفايات الصلبة، ولاحظت أن المجتمع الدولي له دور مهم في تسهيل نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا. ورأت في الوقت ذاته، ضرورة الاستخدام الكامل للتكنولوجيات المتاحة محليا التي يمكن تكييفها حسب الاحتياجات القائمة.

١٦ - وعليه، فإن اللجنة:

(أ) دعت الحكومات الى تعزيز شبكات المستوطنات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في المناطق الريفية من أجل توفير فرص جذابة للمستوطنات وتخفيف ضغط الهجرة على المدن الكبرى، كما أوصت الحكومات بتنفيذ برامج للتنمية الريفية لزيادة فرص العمالة، وتوفير المرافق التعليمية والصحية، وتعزيز الهياكل الأساسية التقنية وتشجيع المشاريع الريفية والزراعة المستدامة، كما دعت المجتمع الدولي أيضا الى تقديم الدعم الى برامج التنمية الريفية هذه؛

(ب) أوصت الحكومات والقطاع الخاص، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو، بزيادة الجهود المبذولة لتطوير تكنولوجيات جديدة وسليمة بيئيا في مجال النقل الحضري والمجالات الأخرى المتعلقة بالهياكل الأساسية والمباني، فضلا عن المنتجات السليمة بيئيا، من أجل خفض الطلبات على الموارد الطبيعية مع ضرورة إتاحة حصول السلطات الحضرية والبيئية في جميع البلدان على تلك التكنولوجيات والمنتجات والمعلومات المتصلة بها، حسب الملائم؛

(ج) دعت الحكومات الى تعزيز مؤسساتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمع المدني، ليعمل على مستوى البلديات بالذات تعزيز قدرة السلطات المحلية ومؤسسات التدريب والجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية على العمل بكفاءة كشركاء ومنظمين في أنشطة التنمية المستدامة على المستوى المحلي. ودعت اللجنة كذلك السلطات المحلية والرابطات التابعة لها الى تبادل الدراية الفنية المتعلقة بالإدارة الفعالة للمستوطنات البشرية، بما في ذلك التنسيق السليم وتقاسم الأعباء بين المدينة المركزية والسلطات المحلية في الضواحي على مستوى التجمعات الحضرية، وفي المناطق الريفية عند الاقتضاء.

١٧ - كذلك فإن اللجنة:

(أ) طلبت من الحكومات والمجتمع الدولي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أن يقدم الدعم الكامل للعلمية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، وشمل ذلك ما يلي على الصعيد الإقليمي؛

(ب) حثت وكالات الأمم المتحدة المناسبة، على العمل، عن طريق اللجنة المشتركة بين الوكالات، والمعنية بالتنمية المستدامة، على تعبئة الخبرات القانونية والاقتصادية والبيئية من أجل إعداد استراتيجيات منصفة ومستدامة لتخطيط واستخدام الأراضي لأغراض المستوطنات البشرية بكافة أحجامها؛

(ج) دعت الحكومات والمنظمات الدولية الى تأكيد أهمية "أفضل ممارسة" في آليات الانجاز، بما في ذلك النظم التي يحركها الطلب، وزيادة التواصل بين الشبكات، وبناء القدرة الذاتية من القاعدة للقمة، واستراتيجيات البيان/المحاكاة والتنسيق الإقليمي والأخذ باللامركزية في الإدارة المحلية. وفي ذلك الإطار، دعت الى إجراء استعراض لتطبيقات "أفضل ممارسة"، لكي توفر أساسا لنشر منتظم للنماذج الفعالة؛

(د) دعت الوكالات والمنظمات المناسبة التابعة للأمم المتحدة الى الشروع، من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، في مبادرة للبيان العملي للنقل الحضري المناسب للبيئة. ومن شأن تلك المبادرة أن تجمع بين أفضل خبرات متاحة عن إدارة الهياكل الأساسية الحضرية، كما أن من شأنها تسهيل تبادل المعلومات حول "أفضل الممارسات" بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقد دعي الأمين العام الى تقديم تقرير الى اللجنة بشأن التقدم المحرز في هذا المجال بحلول عام ١٩٩٧؛

(هـ) دعت الوكالات والمنظمات الدولية المناسبة التابعة للأمم المتحدة، الى النظر، من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، في امكانية إعداد وتنفيذ مشاريع للبيان العملي للنهوض بالبيئة، في مجال المستوطنات البشرية في ثلاث من كبريات المدن واحدة في افريقيا وأخرى في آسيا والمحيط الهادئ، وثالثة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد دعي الأمين العام الى تقديم تقرير الى اللجنة عن التقدم المحرز في هذا المجال بحلول عام ١٩٩٧؛

(و) دعت اللجنة الحكومات والوكالات الدولية الى دعم وتشجيع المشاريع المحلية والصغيرة والجزئية، التي أعدت وقدمت عناصر بناء مستدامة بيئيا وما يتصل بها من منتجات فضلا عن أنظمة للطاقة سليمة بيئيا ولا سيما في إطار التنمية المحلية؛

(ز) حثت الحكومات والمنظمات الدولية على إيلاء مزيد من الاهتمام المتناسق لمعالجة النفايات الصلبة، على أن يشمل هذا التشجيع على زيادة الوعي بالمخاطر البيئية والصحية الناجمة عن النفايات الصلبة وأثر التغييرات في أنماط الانتاج والاستهلاك على حجم ونوع تلك النفايات، فضلا عن الاستفادة من موارد وإمكانيات القطاع الخاص، بما في ذلك القطاعان المنظم وغير المنظم، واستخدام التكنولوجيات والأساليب المحلية؛

(ح) دعت الوكالات والمنظمات الدولية المناسبة التابعة للأمم المتحدة الى القيام من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، بإنشاء آليات مشتركة للبرمجة في مجال المستوطنات

البشرية وركزت بالتحديد على الخدمات الحضرية والفقر في الحضر وصلتهما بالصحة والبيئة، وحثت المنظمات المانحة على تقديم الدعم الى هذه المبادرات البرنامجية المشتركة؛

(ط) حثت وكالات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى على أن تدرج ضمن أنشطة الرصد والإبلاغ التي تضطلع بها مؤشرات مناسبة تتعلق بالأداء البيئي للمدن؛

(ي) حثت المجتمع الدولي عند اضطراره بأنشطة المساعدة، على أن يستكشف، من خلال السلطات المناسبة، النطاق الكامل لخيارات البرمجة المشتركة والتحالفات الجديدة، مع جهات شتى منها السلطات المحلية والرابطات التابعة لها، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والقطاع الخاص، والجماعات النسائية والمحلية؛

(ك) طلبت الى الأمين العام أن يولي اهتماما خاصا، في إطار تقديم تقرير عن الفرع الثالث من جدول أعمال القرن ٢١، لدور السلطات المحلية، والتقدم الذي تحرزه في تنفيذ أهداف المستوطنات البشرية من جدول أعمال القرن ٢١؛

(ل) دعت الجهة المسؤولة عن إدارة المهمة الى مواصلة رصد التقدم الذي تحرزه الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى في تنفيذ الفصل السابع من جدول أعمال القرن ٢١ والى إبلاغ اللجنة دوريا عن ذلك التقدم من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات، والمعنية بالتنمية المستدامة؛

(م) دعت الحكومات والمنظمات الدولية الى تركيز مزيد من الاهتمام لتلبية احتياجات الاستثمار الرأسمالي للمستوطنات البشرية، من خلال تعزيز استراتيجيات وسياسات تعبئة الموارد بما يسهل زيادة التدفقات من الاستثمار الخاص في الهياكل الأساسية والخدمات، وجميع أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في مجال تنمية المستوطنات البشرية؛

(ن) حثت الحكومات على تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية، على نحو ما اتفق عليه في الفصلين ٢٣ و ٢٤ من جدول أعمال القرن ٢١ وفي مقررات اللجنة ذات الصلة، من أجل الاستجابة الى الأولويات الواردة في القرار.

— — — — —